هيئة الإستثمار والمناطق الحرة وهيئة سوق المال

تُعد مرحلة التشغيل والنمو المستمر في حياة الشركات، خصوصًا شركات الأموال، من أكثر المراحل التي تتطلب تعاملًا دقيقًا مع عدد من الجهات الرقابية والإدارية المهمة في الدولة، وعلى رأسها:

- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة الرقابة المالية
- هيئة سوق المال
- شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

ويرتبط نجاح الشركة واستقرار أعمالها ارتباطًا مباشرًا بكفاءة التعامل مع هذه الجهات، لا سيما في ظل التغيرات المتكررة في القوانين واللوائح التنظيمية.

ولذلك، يوفر مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون. مستشارون .خدمات قانونية وإجرائية موسعة تهدف إلى:

- حماية مصالح الشركات وتفادي المخاطر القانونية
- تسريع العمليات الإدارية المرتبطة بأنشطة الشركات
- ضمان التوافق الكامل مع القوانين المصرية والتشريعات الاستثمارية الحديثة

الجهات التي نتعامل معها بالنيابة عن عملائنا:

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- هيئة الرقابة المالية
- سوق المال المصري
- مصر للمقاصة والإيداع المركزي
- مصلحة الشهر العقاري
- هيئة التنمية الصناعية
- النقابات المهنية المعنية
- الجمارك المصرية وهيئة الصادرات والواردات
- السجل الصناعي المركزي
- البورصة المصرية
- اتحاد الصناعات المصرية
- المجلس الأعلى للإعلام
- الإدارة العامة للمصنفات الفنية
- سجل الموردين وسجل الوكلاء التجاريين
- الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء
- شركات التأجير التمويلي

لماذا نحن؟

- نملك خبرة قانونية واسعة في تأسيس الشركات وإدارتها القانونية اليومية.
- نتابع التحديثات التشريعية لحظة بلحظة لحماية شركتك من المخاطر القانونية المفاجئة.
- نقدم حلولًا قانونية مبتكرة تضمن الامتثال التام للمتطلبات الإدارية والتنظيمية.